



جامعة باتنة 1
مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط
بالتعاون مع:
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



يوم دراسي حول:

التحديات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط

الثلاثاء 03 ماي 2016

رئيس التظاهرة العلمية، مدير المخبر: أ.د. صالح زباني

برنامج المداخلات

افتتاح الجلسة من طرف السيد عميد الكلية

الجلسة الأولى، رئيس الجلسة: د. زغدار عبد الحق (جامعة باتنة 1)

09:40-09:30	التحديات اللاتماثلية في منطقة المتوسط: المفهوم والمقاربات التفسيرية	أ. عبد اللطيف بوروي، جامعة قسنطينة 3
09:50-09:40	التحديات الأمنية اللاتماثلية: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية	أ. تقي الدين بهلول، جامعة باتنة 1
10:00-09:50	الأمن الإنساني والتحديات الأمنية بين المدرسة الكندية و UNDP: معايير التمييز البنائية.	أ. أمال بلغالم، جامعة باتنة 1 أ. هدى معماش، المدرسة العليا ع س
10:10-10:00	إجراءات بناء الثقة في غرب المتوسط: بين الإنكشاف والمصاحبة الأمنية.	أ. عبد الرحيم خلاف، جامعة سطيف أ. سمرة بوسطيلة، جامعة الجزائر 3
10:20-10:10	المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة الحدود الجغرافية للإتحاد الأوروبي والحوكمة الخرجية للتحديات الأمنية.	أ. سمير البح، جامعة باتنة 1
10:30-10:20	الهجرة كتهديد أمني أو كعامل تنمية	أ. نبيل عاشوري، جامعة باتنة 1

نقاش عام (10:50-10:30)

الجلسة الثانية، رئيس الجلسة: د. بوروي عبد اللطيف (جامعة قسنطينة 3)

11:00-10:50	تفكيك الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية.	أ. عبد الرحمان عكسة، جامعة باتنة 1
11:10-11:00	تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة -تنظيم الدولة الإسلامية- على الأمن في المتوسط	أ. مليكة بن زايد، جامعة باتنة 1
11:20-11:10	تحديات الدولة الفاشلة: الإزهاق الدولي في المتوسط	أ. عباس بوشريف، جامعة باتنة 1
11:30-11:20	إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية	أ. سارة فوراري، جامعة باتنة 1
11:40-11:30	إشكالات وقضايا أمن الحدود في المنطقة المغاربية	أ. الحامدي عيدون، جامعة سطيف 2
11:50-11:40	فعالية الدور الجزائري في مكافحة التحديات الأمنية الإقليمية	أ. نسرين قرابسي، جامعة باتنة 1

نقاش عام (12:10-11:50)

التحديات اللاتماثلية في منطقة المتوسط: المفهوم والمقاربات التفسيرية

(تحليل ما بين إقليمي inter regional analysis)

الدكتور: بوروي عبد اللطيف

جامعة قسنطينة 2

ملخص:

يبرز في تحليل البيئة الدولية الراهنة، عدة فواعل تشكل في تفاعلاتها المختلفة ديناميكية على المستوى الأكاديمي أو الميداني، خاصة في ظل التنافس من جديد على مناطق النفوذ سواء في إطار إقليمي أو دولي، وما يرفقه من تغير في طبيعة النظام الدولي القائم، والتوازنات التي تحدده ومختلف الترتيبات الأمنية الديناميكية التي تهيكله.

ينجم عن هذه الديناميكية التفاعلية الإقليمية أو الدولية على حد سواء بروز على مستوى المفاهيم أفكار جديدة وعلى مستوى المقاربات تصورات تربط بين المفاهيم والظواهر التي لم يكن ممكنا في السابق الربط فيما بينها.

تظهر الحاجة إلى مراجعة مفهوم الأمن وفق تصورات وأفكار جديدة تعبر عن الظرفية الدولية الراهنة من خلال التركيز على الإقليمية والمرتبطة بدراسة ح الة منطقة المتوسط باعتبارها نظام يفسر وفق منهج تحليل ما بين إقليمي وفق مقارنة اختزالية.

التحديات الأمنية اللاتماثلية: دراسة في الأطر المفاهيمية و النظرية

الأستاذ: بهلول تقي الدين

جامعة باتنة 1

الملخص:

شهدت البيئة الأمنية العالمية تحولات هيكلية بعد نهاية الحرب الباردة ترتب عليها جملة من المتغيرات الجيوسياسية العميقة في بنية النظام الدولي و كذا الأنظمة الفرعية الإقليمية المشكلة له . في نفس الوقت تقريبا أخذت الدولة باعتبارها الوحدة المركزية في تحليل و دراسة العلاقات الدولية تفقد العديد من وظائفها بفعل تداعيات الهيمنة الأحادية و العولمة بتأثيراتها المتجاوزة للحدود القومية . أمام هذا المشهد الآخذ في التشكل برزت للعيان تهديدات أمنية جديدة غير تلك التقليدية التي سادت في مراحل سابقة.

نحاول من خلال هذه المداخلة تقديم مقاربة معرفية متكاملة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم و طبيعة التهديدات الأمنية اللاتماثلية؟ و ما علاقة ظهور هذا النوع من التهديدات بإعادة صياغة مفهوم الأمن؟ و كيف يمكن أن نفهم تأثير هذه التهديدات على البيئة الأمنية العالمية ؟

محاولة منا للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا أن تكون الدراسة وفق المحاور التالية:

- * دراسة في مفهوم التهديد الأمني : بين التماثل و اللاتماثل.
- * التحول في مفهوم الأمن : الإستجابة النظرية لصعود التهديدات الأمنية اللاتماثلية.
- * الجيل الثاني من التهديدات الأمنية اللاتماثلية: الفواعل المسلحة غير الدولانية.
- * الدولة الفاشلة كبيئة حاضنة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

الأمن الإنساني و التهديدات الأمنية بين المدرسة الكندية و UNDP: معايير التمييز البنائية

الأستاذة: بلغال امال، جامعة باتنة 1

الأستاذة: هدى معماش، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص:

عقب التطرق لأطر المفاهيمية- التصورية للتهديدات الأمنية خاصة اللاتماثلية منها، ننقل في سياق هذه المداخلة لتحديد معايير التمييز البنائية للأمن الإنساني و التهديدات الأمنية بين كل من UNDP و المدرسة الكندية، إنطلاقاً من مبررات موضوعية تعكس التملص من الطروحات الكلاسيكية المرتبطة بالثنائيات الجدلية و المنطق الإقصائي نحو الطروحات الحديثة التي تركز المنطق التوافقي - الترابطي ذي الشقين النظري و العملي. لذا لنا في هذا الصدد التساؤل عن:

طبيعة معايير التمييز البنائية في إطار متغيري الأمن الإنساني و التهديدات الأمنية بين المدرسة الكندية و undp؟

معالجة هذه الإشكالية يكون من خلال التطرق لعدة محاور نحاول تلخيصها من خلال:

1-التأصيل أو المنطلقات الفكرية - العملية لطرح المدرسة الكندية في المجال الأمني:

المركز الكندي للدراسات الأمنية- الإستخباراتية CCISS و المركز الأمني، المركز التقني، مركز الدراسات الأمنية- الدفاعية، شكلت وحدة بحوث للمنظمة أنشأت في 2002 تحت رعاية مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية في جامعة كارلتون، في سياق مركز بحث متعدد يركز أساساً على الأمن الوطني-الإستخبارات، و التهديدات الأمنية.

2-متغيرات التمييز البنائية بين الطرحين:

متغيرات التمييز	المدرسة الكندية C.Ss	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP
Security for whom ?	أولوية الفرد و أهمية الدولة	أولوية الفرد
Security for what value?	السلامة الشخصية والحرية الفردية، والرفاه.	////////////////////
Security from what threats	العنف المباشر وغير المباشر (أولوية)	العنف المباشر وغير المباشر (التركيز)

المباشر: وطنيا، مجتمعيًا ودوليًا).	على غير المباشر إق، مجتمعيًا، وبيئيًا).
التنمية السياسية: المعايير . المؤسسات العالمية(الحوكمة). القوة الجماعية.	التنمية البشرية الإحتياجات، الإنصاف، الإستدامة، الديمقراطية، المجتمع المدني العالمي.

3- التهديدات اللاتماثلية: التصنيفات المتناقضة

العنف غير المباشر (UNDP) indirect violence	العنف المباشر (C.Ss) direct violence
الحرمان deprivation، مستوى الحاجات الأساسية، الإستحقاقات (غذاء، ماء، تعليم،...إلخ).	الإرهاب، العجز، الإعتداءات، الإبادة الجماعية.
الأمراض: تهديد مباشر للحياة، مرض القلب، سرطان، كوارث طبيعية ، اللامساواة و اللاعدالة توزيعية.	التجرد من الإنسانية dehumanization، الرق، الإتجار، الإساءة الجسدية، الجريمة المنظمة.
النزوح وطنيا، إقليميا، و عالميًا (الهجرة واللجوء). التلوث البيئي: محليًا وعالميًا.	التمييز و الهيمنة: القوانين التمييزية، ممارسات ضد الأقليات و المرأة.
////////////////////	النزاعات الدولية، و بين الدولاتية.

الرواد: Hinkn, george williams, Ben goldner, Simon Bronitt.

↳ بهدف تحقيق مشروع السلام أو التعايش المتخيل القائم على تجاوز المنطق الإقصائي أو الجدلي (لعبة صفرية)،
نحو المنطق التكاملي - التوافقي خاصة بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان(المرتكزات الأربع: البيئة المحلية، ملكية الناس
للعملية(الفئات المتضررة، تعددية الأبعاد، الأمن من القاعدة).

المحرك: أحداث 11 سبتمبر 2001: التشريعات المصاحبة (السرعة والتهميش).

الهدف: الإلزامية القانونية والخروج من دائرة التناقضات .

الجديد: مؤشرات قياس كمية.

إجراءات بناء الثقة في غرب المتوسط: بين الانكشاف والمصاحبة الأمنية

الأستاذ: عبد الرحيم خلاف، جامعة سطيف 2

الأستاذة: سمرة بوسطيلة، جامعة الجزائر 3

الملخص:

جاء مفهوم تدابير أو إجراءات "measures" بناء الثقة كأحد الحلول لمعضلة الأمن التي جادل فيها روبرت جورفيس Robert Jervis على أنها تنشأ في مناخ من الريبة وغياب الثقة . وكرد فعل على ما تحدثه عملية التسلح التقليدية والنووية . فالدول ترافع على حقها في الدفاع عن كيانها عن طريق التسلح، في حين تنشأ عن هذه العملية معضلة الشك والريبة عند الدولة / الدول الأخرى. اجراءات بناء الثقة والأمن يمكن رصدها على مستويات عدة منها لذلك تأتي إجراءات بناء الثقة كمسار لتبديد مدركات الشك والريبة البيئية.

هل يمكن الاعتقاد بفعالية تدابير بناء الثقة والأمن في تقوية أمن غرب المتوسط؟

1 - ظهرت إجراءات بناء الثقة كمفهوم منتصف الخمسينات عندما كانت تستعمل للاتفاق على حجم التسلح الصلب وعدد الجنود، كإجراء للتقليل من حدة سوء الإدراك والتوتر العسكري، وتعزز العمل بهذا المفهوم أكثر خلال إنقسام المعسكرين سنوات الحرب الباردة، لكن الملاحظ أنه لم يكن هناك اتفاق حول مفهوم "إجراءات بناء الثقة CBM" و "إجراءات بناء الثقة والأمن CBMS"، وتطلب ذلك الإنتظار إلى غاية التسعينات.¹

يمكن فهم إجراءات بناء الثقة كمجموعة من الأفعال التي يتم من خلالها التفاوض الموافقة والتطبيق بين الأطراف المتنازعة، من أجل بناء ثقة، من دون التركيز المطلق على الوسائل التي أدت لقيام النزاع.

2 - يجادل باري بوزان بأن الدول التي تتقاسم جغرافيا وقيم وعبر عملية زمنية تنشأ ذلك

الترابط الإقليمي لمجموعة من الدول بحيث يتزايد الاعتقاد بأن خلل أمني للدولة الجار يهدد مباشرة

¹ Zdzislaw Lachowski, Confidence and security building measures in the new Europe, SIPRI reports, Oxford univ: 2004. P. 3.

الدول المجاورة. هذا المفهوم موجود أفقيا (أوروبي أوروبي) (مغاربي مغاربي) أكثر منه عموديا بين أوروبا والمغرب الكبير. وبالتالي هذه العلاقة غير المطلقة تولد مناخ من الريبة.

ويرى ألكسندر وندت في كتابه النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، وفي جزئه الأخير المعنون بـ ثلاث ثقافات للفوضى . أن الدول مثل الأفراد تتعامل اجتماعيا باصطفاء الآخر على أساس صديق friend أو عدو enemy ومن هذا المنطلق تتحدد سلوكيات الدول، لأن البنائية تجادل بأسبعية الأفكار والاعتقاد على السلوك والبنية، فأوروبا لا تنظر إلى الدول المغاربية بمنظور الصداقة، إلى حد ما منظور من الريبة والآخر العدو.

3 - منطقة غرب المتوسط: مناخ الثقة والارتباب.

المفترض أن الشق الاقتصادي يخدم الأمني في علاقات التعاون الإقليمية، لكن المفارقة أن العلاقات الأوروبية مغاربية تسودها الثقة في الشق الاقتصادي، ونوع من الارتباب في الشق السياسي والأمني،

• في ظل غياب نظام أمني مغاربي أو على الأقل تنسيق أمني مؤسساتي، تسارع مجموعة غرب أوروبا لبناء نظامها الأمني المشترك:

. تأسيس يوروكور: فرنسا ألمانيا، وانضمت إليها إسبانيا بلجيكا واللوكسنبورغ.

. يوروفور: (9 نوفمبر 1996) قوة عملياتية سريعة تشارك فيها إيطاليا وفرنسا إسبانيا والبرتغال.

. يورومارفور: قوة بحرية أوروبية تشارك فيها إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال.

4 - الاتفاقيات الأمنية ضمن مجموعة الـ 5 + 5.

اجتماع التأسيس 1990 في روما عقب نهاية الحرب الباردة اجتماع 2012 بعد ثورة تونس وليبيا

• التدريبات العسكرية المشتركة.

• التعاون في مكافحة الإرهاب.

• اتفاقيات حظر الانتشار الأسلحة النووية.

5 - محدودية التعاون الأمني.

• في اجتماع 5 + 5 في 6 / 5 أكتوبر 2012، قال المرزوقي في خطابه بعد ثورة تونس، "لأول

مرة نتقاسم قيم الديمقراطية"

لكن ذلك لا يعني تقاسم هوية أوروبية، العمليات العسكرية الأوروبية في ليبيا كان من دون

استشارة تونس والجزائر.

• التعاون الاستعلاماتي يجعل دول المغرب أكثر انكشافا.

المركب الأمني في غرب المتوسط:

مأسسة الحدود الجغرافية للإتحاد الأوروبي و الحوكمة الخارجية للتهديدات الأمنية

الأستاذ: سمير البح، جامعة باتنة 1

الملخص:

يفحص هذا المقال، فضاء غرب المتوسط كمجموعة مكونة من ضفتين: (أوروبا الجنوبية- الدول المغاربية) متداخلة ومتفاعلة فيما بينها على جميع الأصعدة . يجمعها إرث حضاري مشترك و فترتها بيئة أمنية ساهمت بشكل أساسي في تشكيل معالم وهندسة مركب أمني إقليمي من طابع خاص، نابع من الطبيعة التواصلية بين أطرافه. وعليه ، فإن الدراسة تهدف إلى مفهومة الديناميكية المتحركة في هذا المركب الأمني من خلال تحليل البعد التذاتي في الجغرافية السياسية المأطرة للوحدات المشكلة لفضاء غرب المتوسط و كيفية صناعة الحدود الجغرافية للإتحاد الأوروبي انطلاقا من منطلق الشفوفة بين "الداخل و الخارج - Outsiders/Insiders" ، و فرض البصمة الهيوتية الأوروبية على هذا الفضاء.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول التركيز على المحفز الذي يجعل من انبثاق وتشكل مركب أمني غرب متوسطي أمرا ممكنا . فتكاتف كل من عنصر الجوار الجغرافي و ما قد يحمله من آثار سلبية مع طبيعة الانطولوجيا التواصلية بين الوحدات المشكلة لفضاء غرب المتوسط، خاصة في بعدها القيمي الناقل لقوة إدماجية/ إقصائية. هو ما يظهر غرب المتوسط كفضاء أمني غير متناسق ومن نوع خاص ، يشغل فيه الأمن المجتمعي الحيز الأكبر والمتغير المحدد في بناء معالمة ليس على أساس نموذج صداقة / عداوة بل على نموذج التفرقة الداخلي / الخارج. كما تكمن الأهمية الامبريقية لهذه الدراسة في تحليل بعض جوانب الحوكمة الخارجية للتهديدات الأمنية من قبل الاتحاد الأوروبي، عن طريق توسيع جزء من مكتسباته الداخلية ونقلها إلى الخارج مصدر التهديد سعيا لضبط الآثار السلبية لجوار الجغرافي لدول الجنوب . وهذا من خلال آلية الدفع نحو الخارج " Outsourcing" ، التي وضع قواعدها الإتحاد الأوروبي " كقوة معيارية " لا يمكن فصلها عن عملية الأمننة " Securization " لمصادر التهديد (الهجرة/الإرهاب). فلهعملية المزدوجة (أمثلة/ دفع نحو الخارج) تعني معالجة و إبطال مفعول التهديدات عن بعد، بتحويل إدارة التهديدات لدول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط ، وهذا من خلال مناولة أمنية صرفة تأخذ على عاتقها تفويض المهامات من الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني نحو دول الضفة الجنوبية على حساب المجالات الأخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان...

فالحدود هي النقطة التي تركز فيها التوترات المتولدة جراء التأثير السلبي للجوار على الأمن الأوروبي . وهنا نلمس المسألة الحساسة في تكوين المركب الأمني في غرب المتوسط ، الذي يعكس تفضيل الأوروبيين لمنطق تم رلثوي يرسخ منطق الاختلاف بل وحتى يبحث عنه و يبيي على أساس سياستها الأمنية . فللقراءة المقدمة تحاول تحليل المتوسط الغربي كفضاء أرو - مغاربي جامع لمفارقة الدمج / التفرقة في الوقت نفسه ، و ذلك من خلال إثارة التساؤل المحوري الذي مفاده : كيف تساهم عملية صنع /إدارة الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي في رسم و تشكيل معالم المركب الأمني لغرب المتوسط؟ . وتنطلق هذه التساؤلات من تفاعل فرضيتين أساسيتين :

- 1 - **الفرضية الأولى** : يخضع هذا الفضاء إلى عملية مزدوجة تنطلق من أم ننة/ تجريم الهجرة ، لتصل إلى عملية دفع نحو الخارج Outsourcing من الاتحاد الأوروبي نحو الجوار الأوروبي .
- 2 - **الفرضية الثانية** : الحوكمة الخارجية للآثار السلبية للجوار الجغرافي ، أدت إلى خلق "مركب أمني " غير متجانس في غرب المتوسط .

و للاجابة عن التساؤل الذي تطرحه الدراسة نقوم بمعالجة و فحص النقاط التالية :

أولاً : صناعة الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي : منطق الداخل في مقابل الخارج

ثانياً : المجالية الأمنية في غرب المتوسط : تكاتف الجوار الجغرافي / الأنطولوجيا التواصلية في تش يكل مركب الأمن الإقليمي

ثالثاً : ضبط آثار الجوار الجغرافي ودفع التهديدات نحو الخارج .

تخلص الدراسة إلى أن فضاء غرب المتوسط يشكل بيئة حاضنة لمركب أمني من نوع خاص في ظاهره مجتمعي و في جوهره دولاتي / سيادي، يكرس مبدأ التفرقة الهوياتية و الاستراتيجية و يعيق بناء فضاء غرب المتوسط على شكل جماعة أمنية متعددة .

● **الكلمات المفتاحية** : المركب الأمني الإقليمي - غرب المتوسط - الأمنة - الهجرة - أوروبا الجنوبية - الدول

المغربية .

الجغرافية المكانية : أوروبا - المغرب العربي

الهجرة كتهديد أمني أو كعامل تنمية

الأستاذ: نبيل عاشوري، جامعة باتنة 1

الملخص:

إن الهجرة باعتبارها ظاهرة إجتماعية قديمة، فقد حملت في مضامينها عدة معاني ودلالات، وذلك وفقا لطبيعة الإدراكات المكتسبة لدى صانع القرار أو الصورة التي يريد إعطيها لهذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تتغير طبيعة هذه المضامين وفقا للمزايا والتحديات التي تفرضها ظاهرة الهجرة بشتى أنواعها . سحاول في هذه الدراسة معالجة نقطة جوهرية وأساسية تتعلق بطبيعة الهجرة وتأثيراتها على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي وكيف ينظر للهجرة، هل هي عامل تنمية حيث أنها كانت عبر العصور العامل الاساسي في قيام وبناء الحضارات وكذلك ماتقدمه من إمتيازات في زمن العولمة . أم أنها تشكل تهديد بالنسبة للأمن على كافة مستوياته وتأثيراتها على دول المنشأ والمقصد.

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في هل الهجرة تعتبر كتهديد أمني أو أنها عامل تنمية؟ قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، أولا الاطار المفاهيمي العام المتعلق بالهجرة والتنمية والتهديدات الأمنية . ثانيا، دراسة تأثير الهجرة على الأمن . ثالثا دراسة تأثير الهجرة على التنمية.

وخلصت الدراسة أن الخطر المحتمل من الهجرة على أمن الدولة ليس تهديد دولي أو موضوعي، وإنما هو تهديد إدراكي أو نسبي يرتبط بالطريقة التي تعرف كل دولة نفسها . حيث أن ما يعتبر تهديد لدولة ما قد يكون مقبولا في دولة أخرى، وذلك الاختلاف يكون من دولة إلى دولة أخرى ويمكن لهذا أن يتغير عبر الوقت . وتعتبر أمنة الهجرة قضية جد خطيرة فمن جهة تحاول فرض سياسة ترفض المهاجرين وتحاول أن تشكل مجتمع متجانس ثقافيا ودينيا

وهوياتيا، أما من جهة أخرى فهي بذلك تؤدي إلى تنامي العنصرية والكراهية للأجانب مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي.

أما الهجرة كعامل تنمية فيعتبر المهاجرين أو ظاهرة الهجرة الدولية كمصدر تنمية لبلدانهم الأصلية والبلدان المستقبلية لهم وذلك من خلال العديد من العوامل تدخل في عملية التنمية والتنمية العكسية، نذكر منها التحويلات التي يقوم بها المهاجرين سواء مداخل أو معاشات و التي تعتبر عاملا أساسيا في تحسين مستوى المعيشة، هجرة الأدمغة حيث تساهم هذه الفئة من المهاجرين في تقديم إضافات على جميع الأصعدة التي تشارك فيها في الدول المس تقبله، أما منظمات الشتات فتعتبر عاملا أساسيا في التنمية العكسية في مختلف المجالات السياسة، الاقتصادية والاجتماعية، و أخيرا تشكل العودة المؤقتة أو النهائية عاملا اخر مهما و ذلك لما تجلبه من رأس مال و علاقات و خبرات اكتسبها المهاجر.

تأثير الظاهرة الارهابية الجديدة -تنظيم الدولة الإسلامية - على الأمن في المتوسط

الأستاذة: مليكة بن زايد، جامعة باتنة 1

الملخص:

بعد البحر الابيض المتوسط من المناطق الاكثر حساسية أمنيا واستراتيجيا ,وقد خلق ظهور جديد من الازمات جوا من اللايقين الامني داخل جل دول المنطقة المتوسطية وأصبح خطر انتقال الازمات كبيرا وأكثر مستوياته خطورة أضحي معولما في التهديد والمتمثل في تنظيم الدولة الاسلامية كظاهرة ارهابية جديدة ,تسعى للتمدد والانتشار وأصبحت في ظرف قصير تشكل مصدرا للقلق وهاجسا امنيا لدول المنطقة.

وفي هذه الورقة سنحاول ان نتعرف على تأثيرات وتداعيات هذا التنظيم على الامن في المنطقة المتوسطية انطلاقا من فحص النقاط التالية:

1- في مفهوم الظاهرة الارهابية الجديدة

2- خريطة تواجد التنظيم في ضفتي المتوسط

3- تداعيات التنظيم على الامن في اروبا

تأسست الدولة الإسلامية في فترة قصيرة نسبيا وحققت مكاسب بسيطرتها على مساحات واسعة وهي بذلك تسعى لتحقيق شعارها " باقية وتمدد " وتعتبر استراتيجية الدولة الإسلامية متروعة وتستند الى البراغماتية كما الى دمج ما هو عسكري بما هو إعلامي وسياسي وإجتماعي, وهذا ما منح التنظيم اليد العليا فوق الجماعات الإسلامية الأخرى في سوريا والعراق , فعلاوة على وجود التنظيم واستقراره في سوريا وهي احدى الدول المتوسطية في

الجهة الشرقية فان التنظيم قد سعى الى ايجاد موطئ قدم له في الجهة الغربية للمتوسط وشمال افريقيا.

لم يستثني تنظيم الدولة الاسلامية اوروبا من عملياته التي وزعها في كثير من الدول والقارات من اندونيسيا وباكستان الى تركيا ومصر ودول شمال افريقيا خاصة تونس وليبيا واستهدف التنظيم ضرب عمق اوروبا ممثلة في باريس عاصمة التنوير الاوروبي وبروكسل مقر الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو في هجمات ارهابية عنيفة ومحكمة ,وقد ذهبت معظم تحليلات مراكز البحث الامني لأوروبا لمحاولة فك شفرات الظاهرة الارهابية الجديدة والبحث في اسبابها وخلفياتها وتوافقت على معظم التحليلات ان تنظيم الدولة مازال قادراً على استهداف وإصابة العديد من الأهداف الناعمة في أوروبا، على الرغم من التعزيزات الأمنية التي تم اتخاذها بعد هجمات باري س وذلك من خلال الخلايا الجهادية النائمة الموالية للتنظيم إضافة الى الهجرة غير الشرعية وأزمة تدفق اللاجئين من القادمين من مناطق النزاع في سوريا وإمكانية تسلل عناصر من التنظيم من بين هؤلاء , إضافة الى خطر استهدافهم وتجنيدهم من قبل المتشددين في اوروبا والاحطار التي تمثلها عودة المقاتلين الاجانب الى اوطانهم وإمكانية قيامهم بهجمات ارهابية

كما ان الفروقات الاجتماعية والتهميش وعدم الاندماج الذي تعيشه الجاليات المسلمة في بعض دول اوروبا يجعلها هدفا سهلا للتجنيد في عمليات ارهابية وبؤر حاضنة للتطرف.

وقد افرزت الهجمات الارهابية على دول اوروبا العديد من التداعيات اهمها:

1-انتشار حالة من الخوف والريبة في اوساط المجتمعات الاوروبية وتؤدي الى ازمات

اجتماعية واقتصادية وسياسية

2- اعادة النظر في قوانين مراقبة الحدود بين الدول الاوروبية خاصة في منطقة شنغن

وتعزيز الاجراءات الرقابية حول تنقل الاشخاص

3- تعزيز الترسانة الامنية القانونية في دول اوروبا بما يمنح المزيد من الصلاحيات

للأجهزة الامنية في مجال حماية الامن القومي وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول

الجوار

4- المساهمة بصور اكثر فعالية في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية

5- تنامي الاسلاموفوبيا والعداء اتجاه الجاليات ال مسلمة في اوروبا موازاة مع صعود

الاحزاب اليمينية المتطرفة المناهضة للهجرة.

إشكالات و قضايا أمن الحدود في المنطقة المغاربية

الأستاذ: الحامدي عيدون، جامعة سطيف2

الملخص:

يمثل أمن الحدود أحد أعقد المفاهيم التي تعنى بدراستها مختلف الدراسات السياسية و الأمنية، فكثيرا ما ارتبط أمن الحدود و عملية ادارته بالمعنى التقليدي القائم حول حماية و تأمين كل الخطوط الحدية ، إلا أن هذا المفهوم أخذ في الا تساع ليأخذ معاني أشمل كالتى هي متعلقة بالتنظيم و السيطرة على مخرجات و مدخلات البيئات الداخلية و الخارجية للدول، غرار على مواجهة و إدارة كافة التهديدات و الإنكشافات المحيطة بحدودها القطرية.

تحاول هذه المداخلة كشف الغموض المرتبط بأمن الحدود المنطقة المغاربية، و يعطى تفسير تحليلي لقضايا و إشكالات المناطق الحدود في المجال الجيوساسي لكل من دول المغرب العربي، والتي عقدت من ادارة كافة التهديدات و الإنكشافات التماثلية منها و لا تماثلية المحيطة بها، الناتجة أساسا عن تذبذب حالة الإستقرار الداخلي و الإقليمي لدول المنطقة، خصوصا مع بروز و تنامي مشكلات جديدة متعلقة أساسا بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، ال تهريب و التجارة ب : المخدرات- الأسلحة - البشر، الهجرة "غير النظامية" و قضايا الحركات الانفصالية وغيرها، الأمر الذي دفع إلى زيادة الهواجس الأمنية و مدركات التهديد عبر الحدود .

حيث تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في : كيف يمكن أن نحلل أثر شتي إشكالات و قضايا أمن الحدود على المنطقة المغاربية ؟ .

وقد تفرعت عن هاته الاشكالية جملة من الاسئلة الفرعية:

1) ماهي المنطلقات المعرفية و أسس النظرية الموضحة لمفهوم أمن الحدود في المنطقة المغاربية؟

2) فيما تتمثل هاته الإشكالات و القضايا المحيطة و متعدية للحدود القطرية؟

ولتذليل هذه الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيين الآتية:

أولها: أسبقية تحقيق الأمن المحلي في كل الدول القطرية دافع اساسي في مواجهة و إدارة تهديدات و إشكالات أمن الحدود المنطقة المغاربية ، بمعنى سعي كل دولة إلى جعل حدودها آمنة ومستقرة .

أما الثانية: تقتضي إدارة الحدود و حمايتها وجود طرفين أو أكثر مقتدرين، يتفوقون على التعاون دوليا وإقليميا على تأمين حدودهم المشتركة.

بناء على الإشكالية و الفرضيات البحثية تم تفكيك المداخلة الي محاور ثلاث ،تحاول الإجابة على أسئلة ابستولوجية و انطولوجية أساسية قائمة حول: من؟،ماذا؟، كيف؟ يمكن دراسة متغيرات هذا الموضوع المعقد، وهي:

محاور المداخلة

المحور الأول: في مفهوم أمن الحدود: المنطلقات المعرفية والأسس النظرية

المحور الثاني: فهم قضايا و إشكالات أمن الحدود في المنطقة المغاربية

المحور الثالث: تحليل أثر إشكالات و قضايا أمن الحدود على المنطقة المغاربية-

دراسة حالة أمن الحدود الجزائرية-

خاتمة و استنتاجات

الكلمات المفتاحية

أمن الحدود، التهديدات و الانكشافات الأمنية، الجيوسياسية ، الربيع العربي ،المغرب العربي